

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ المَفِيدِ

(السَّوْفِي ٤١٣ هـ)

٢٢



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEED)

السِّرِّيَّةُ الْأُولَى

فِي الرِّغَابِ

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفات الشيخ المفيد

السُّبُلُ الْأُولَى

فِي الْغَيْبِ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦-٤١٣ هـ)



رسالة أولى في الغيبة	الكتاب :
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف :
علاء آل جعفر	تحقيق :
الأولى	الطبعة :
١٤١٣ هـ ق	التاريخ :
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر :
مهر	المطبعة :
مؤسسة دنا	صفء الحروف :
٢٠٠٠	الكمية :

«مَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الحديث المتسالم بين الأمة على صحته وقبوله .
وقد قال المفيد فيه : خير صحيح يشهد به إجماع أهل الآثار .
وقال في الإفصاح : انه خير متواتر .
وقد رواه علماء المذاهب الإسلامية الكبرى ، كافة : الشيعة الإمامية ،
والزيدية ، وأهل السنة :
وأمر اسناده مفروغ عنه ، فلذلك لم يطوّل الشيخ في البحث عنه ، وإنما
تعرّض لمعناه ومدلوله .
فذكر أولاً : أن القرآن يشهد لمعناه في آيات صريحة :
منها قوله تعالى : «يوم ندعوا كلّ أناسٍ بإمامهم...» .
وقوله تعالى : «فكيف إذا جئنا من كلّ أمة بشهيد وجئنا بك على
هؤلاء شهيداً» .

ومدلول الحديث : أن عدم معرفة الإنسان إمام زمانه يؤدي إلى أن يموت
ميتةً جاهليّةً ، على غير ملّة الإسلام ، «فالجهل بالإمام يخرج صاحبه عن
الاسلام» كما يقول المفيد في الإفصاح (ص ٢٨) .

إذن، لا بدّ من وجود إمام في كل عصر و زمان، ولا بدّ للمسلم أن يعرف صاحب عصره، وإمام زمانه، وإلاّ مات ميتة الكفر والضلالة الجاهليّة.

والشيعة الإماميّة يعتقدون بامام العصر و صاحب الزمان عندهم وأنه هو محمّد بن الحسن العسكري عليه السلام، وأنه المهديّ المنتظر خروجه في آخر الزمان، وأنه غاب بعد فترة من ولادته، وهم يعتقدون بغيبته.

و قد اعترض بعض المخالفين على هذا الاعتقاد بأنّه يتعارض ومنطوق الحديث، و تصوّر أنّ غيبة الإمام تنافي معرفتنا به، لأنّ وجوده تستلزم العلم بمكانه، والاتصال به والاستفادة منه.

فقدّم اعتراضات عديدة:

١- فاعترض على الغيبة بأنّه: إذا كان الخبر صحيحاً، فكيف يصحّ قول الشيعة في امام هذا الزمان أنّه غائب، مستتر عن الجميع، لا يتصل به أحد، ولا يعلم مكانه و مستقره؟

وأجاب الشيخ المفيد عن هذا، بأن مدلول الخبر هو «لزوم وجود الإمام و لزوم معرفة المسلم به» و لم يتضمن «وجوب ظهوره و عدم غيبته» فالاعتقاد بالغيبة لا ينافي مدلول الخبر، و توضيح ذلك:

أنّ الوجود و المعرفة لا تستلزم ما ذكر في الاعتراض من الاتصال و العلم بالمكان، فإنّ معرفة الأمر لا تتوقف على مشاهدته و الحضور عنده فقط، لما هو المحسوس من معرفتنا لأمر كثيرة لم نرها و لم نحضرها، كالأمر و الحوادث الماضية التي عرفناها و حصل عندنا العلم بها، و كذا نعرف أشياء و أموراً تقع في المستقبل من دون أن نتصل بها كيوم القيامة و الحشر و النشر.

ثمّ إنّ المصلحة قد تتعلّق بمجرد معرفة الشيء او الشخص، و لا تتعلّق

الرسالة الأولى في الغيبة ٥
بمشاهدته و معرفة مكانه او الاتصال به .

٢- و اعترض على الغيبة بأنه: ما هي المصلحة في مجرد معرفة الإمام مع عدم الاتصال به؟

و أجاب الشيخ المفيد بأن نفس معرفتنا بوجوده و إمامته و عصمته و فضله و كماله، تنفعنا بأن نكتسب بها الثواب والأجر، لامثالنا لأمر الله بذلك، و نستدفع بذلك العقاب الذي توعدنا عليه بجهله ثم إن انتظارنا لظهوره عبادة نثاب عليها، ندفع بها عن أنفسنا العقاب.

ثم إننا نؤدي بهذه العقيدة واجباً إلهياً فرضه الله علينا.

٣- ثم فرض المخالف سؤالاً حاصله: إذا كان الإمام غائباً و مكانه مجهولاً فماذا يصنع المكلف و على ماذا يعتمد المبتلى بالحوادث الواقعة، إذا لم يعرف أحكامها؟!

و إلى من يرجع المتخاصمون؟!

و إنما المرجع في هذه الأمور إلى الإمام، و هو المنصوب لها!

و أجاب الشيخ المفيد:

أولاً: أن هذا السؤال لا يربط له بموضوع البحث عن حديث «من مات ...»

بل هو سؤال جديد، و بحث مستأنف.

فأشار بهذا إلى مخالفة المعترض في تقديم هذا السؤال لقواعد البحث

و المناظرة حيث أدخل سؤالاً أجنبيّاً ضمن البحث، و قبل الفراغ عنه!

و مع ذلك، فقد أجاب الشيخ عن هذا السؤال بكل أدب و صبر.

و ثانياً: إن واجبات الإمام - المنصوب لأجلها - كثيرة:

منها: الفصل بين المتنازعين.

و منها: بيان الأحكام الشرعية للمكلفين

و امور أخرى من مصالح الدين والدنيا.

لكن الإمام إنما يجب عليه القيام بهذه الأمور كلها بشرط التمكّن والقدرة

على إنفاذ كلمته، و بشرط الاختيار.

و لا يجب على الإمام شيء لا يستطيعه، و لا يجب عليه الإيثار مع

الاضطرار.

و ثالثاً: إنّ الإمام إذا كان في ظروف التقية و الاضطرار، فليس ذلك من

فعل الله تعالى، و لا من فعل الامام نفسه، و لا من فعل المؤمنين من شيعته.

بل ذلك من فعل الظالمين، من أعدائه الغاصبين للخلافة و الحكم على

المسلمين الذين أباحوا دمه، و نفوا نسبه، و أنكروا حقّه، و غير ذلك من

التصرفات التي أدّت إلى غيبته، و عدم ظهوره.

فالتنتائج المؤسفة المترتبة على الغيبة من تضييع الأحكام، و تعطل الحدود،

و تأخر المصالح، و عروض المفساد، كل تلك الأضرار تقع مسؤوليتها على عاتق

أولئك الأعداء الظالمين.

و الإمام، و المؤمنون، بريئون عن ذلك كلّ، فلا يحاسبون به!

و أما المبتلى بالحوادث الواقعة: فيجب عليه الرجوع إلى العلماء من فقهاء

الشيعة، ليعلم من طريقهم احكام الشريعة المستودعة عندهم.

و مع عدم المرجع للأحكام، أو عدم النصّ في مقام الحكم المبتلى به،

فالمرجع في ذلك هو حكم العقل، ببيان أنه لو كان حكم شرعي سمعي - في

المقام - لتعبّدنا الله به، بابلاغه، و إظهاره، فعدم الدليل عليه، دليل على عدم

حكم شرعي خاص في مورده، بل المرجع هو حكم العقل.

و هكذا المتخاصمون: يرجعون إلى الاحكام الواردة عن الشارع من خلال الرجوع الى فقهاء الشيعة، ومع عدم النص فالمرجع إلى احكام العقول المقبولة عند الأعراف.

والحادث الذي لا يعلم بالسمع بإباحته من حضره؟ فإنه على «أصل الإباحة».

و قد ذكر مثل الاعتراض، و نفس الجواب فيما أورده الشيخ الصدوق في مقدمة (إكمال الدين) (ص ٨١).

٤- و اعترض أخيراً: بأن الأمة إذا كان بإمكانها الاعتماد في العمل بالدين على ما ذكر من النصوص، والاجتهاد، واحكام العقول، ثم الاصول، فهي - إذن - مستغنية عن الإمام، وليست بحاجة إليه! فلماذا الالتزام بوجوده في الغيبة؟

و أجاب الشيخ المفيد عن ذلك: بأن الحاجة إلى الامام مستمرة و لو كان غائباً، فعدم الحضور، و عدم الاتصال به لا يوجب الاستغناء عن وجوده، كما أن عدم حضور الدواء عند المريض لا يؤدي إلى استغناء المريض عنه، و مع عدم حصول الدليل لا يستغني المتخير عنه، بل هو بحاجة إليه و ان كان مفقوداً له.

ثم لو التزم بالاستغناء عند الغيبة، للزم عدم الحاجة إلى الانبياء عند غيبتهم، كغيبة النبي صلى الله عليه و آله و سلم في شعب أبي طالب ثلاث سنين، و في الغار عدة أيام، و غيبة موسى النبي عليه السلام في الميقات، و غيبة يونس في بطن الحوت.

و هذا مما لا يلتزم به مسلم، بل و لا أي شخص ملّي يعتقد برسالة سماوية.

وقد ذكر هذا الاعتراض في (إكمال الدين) أيضاً (ص ٨١) لكن جواب الشيخ المفيد هو الجواب الوافي.

وقد ذكر الشيخ في الجواب عن الاعتراض الثالث نكتة مهمة، وهي: أن الخصوم يلتزمون - كافةً - بالاجتهاد في الأحكام، ويلجأون إلى الاجتهاد، من بعد زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مباشرةً (أي بعد سنة (١١) هجرية).

وأما نحن فنلتزم بالاجتهاد بعد عصر ظهور الأئمة عليهم السلام وبالتحديد بعد الغيبة الصغرى (سنة (٣٢٩) هجرية).

فحالنا في عصر الغيبة، هي عين حالهم؟ فما وجه اعتراضهم علينا في مسألة الأحكام.

ونحن، وإن اضطررنا - لمكان الغيبة - إلى اللجوء إلى الاجتهاد - بهذا الشكل - لكننا مع ذلك ملتزمون بوجود إمام لعصرنا، نعرفه بالشخص والاسم والصفة، فنحن ممتثلون لما ورد في الخبر المذكور، بعيدون عن الجاهلية وميتها. وأما الخصوم - فمهما كانت معالجتهم لفروع الشريعة - فما هو موقفهم من مدلول هذا الحديث المجمع عليه سنداً، والواضح دلالة؟

و بمن يأتون في دينهم، و من هو «الإمام» عليهم في عصرهم و زمانهم؟! و إذا كانوا لا يعرفون «إماماً» فالحديث عين بآية ميتة يموتون؟

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

وقلف كتابخانه عمومی آیت الله مرعشی نجفی

« قسم »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحمدية وصلواته على عباده الذين اصطفى ويهدى بالليل قال
 اخبروني عما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من مات وهو غير
 اعلم زمانوات ميتة جاهلته هل هو ثابت صحيح ام هل هو معتد سليم
 للجواب والله التوفيق والثقة قيل له به هو خير صحيح ينهده الجمع
 اهل الآثار ويقوى معناه صريح القرآن حيث يقول جل اسم يوم يوعا
 كل اناس بما هم فيه من او كتابه يمينه فالولك قرآن كتابهم لا يظنوا
 قتيلاً وقوله وكيف اذا اجناس كل امة ينهيد وجنابك على هؤلاء
 شهيداً ولاي كثير من القران فان قالوا فان كان الخبر صحيحاً وكيف
 يصح قولك في غيبة امام هذا الزمان ومعه واستتاره على الكل
 الوصول اليه وعدم علمه بمكانه قيل له لامضاه بين المعززة بالامام
 وبين جميع ما ذكرت من الحوالة لان العلم بوجوده في العالم لا يقتضي
 العلم بمشاهدته لمعرفتنا ما لا يصح ادراكه بشئ من الحواس فضلاً عن
 ادراكه وحاطة العلم بما لا يمكن له فضلاً عن منفعه مكانه والظفر بقدر
 المعذور والماضي والمتظر فضلاً عن المستخفي المستتر وقد بشر الله
 تعالى الانبياء المتقدمين بهجينا اسجد على الله عليه وآله قبل رجوعه

زواله

فان لم يوجد له مثلكان له ان يرضى خصمه بما يرضى الله معه فلا تمته فان لم
 يستطع ذلك ولم يفعله مختارا كان في ذمته الى يوم القيامة وكان
 جاز حنى على غيره جناية لا يمكن تلافيها كانت في ذمته وكان الحنى
 عليه محتجا بالصدق ان يتصفه الله تعالى يوم الحساب وان كان
 للحدث مما لا يعلم بالسمع ابا حنة من خطره فانه على الاباح الا ان
 يقوم دليل صريح على خطره وهذا الذي وصفناه انما جاز للكلف
 الاعتماد عليه والرجوع اليه عند الضرورة بفقد الامار المرشد ولو
 كان الامار طاهرا وضعه غير الردييه والعمل على قوله وهذا القول
 خصوصا كما ذكر ان على الناس في بوارهم بعد النبي صلى الله عليه وآله
 ان يجتهدوا فيها عند فقدهم النص عليها ولا يجوز لهم الاجتهاد
 واستعمال الراي بحضرة النبي صلى الله عليه وآله فان قالوا اذا كانت
 عبادتكم يتم بما وضعتموه مع غيبة الامار فقد استغنيتم عن الامر
 قيل له ليس الامر كما ظننت في ذلك لان الحاجة قد تكون قائم مع
 ما سدوا ولو لا ذلك ما كان الفقر محتجا الى المازم فقد ارض
 محتجا الى الرطوبان بعد وجوده والجاهل محتجا الى العلم وان
 عده الطريق اليه والمخبر محتجا الى الدليل وان لم يظفره ولو لم
 ما ادعتموه وتوهتموه للزم جميع المسلمين ان يقولوا ان كنا
 كانوا في حال غيبة النبي صلى الله عليه وآله المحنة وفي الغار اغنياعه
 وكذلك كانت حالهم في وقت استبانة شعاب طالب عليهم وكان
 قوم موسى عليه السلام اعساعه لما ذهب معاضبا والتقى للعبود وهو
 ملير وهذا ما لا يذهب اليه مسلم ولا مؤيد فيعلم بذلك بطلان ما
 ظنه المنصور وبالله التوفيق ٥

٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و صلواته على عباده الذين اصطفى .

و بعد :

سأل سائل فقال: اخبروني عما روي عن النبي صلى الله عليه و آله انه قال: «من مات و هو لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»^(١) هل هو ثابت صحيح ام هو معتل سقيم؟

الجواب - و بالله التوفيق و الثقة :-

-
- ١- الحديث متواتر و مشهور، و قدرته مصادر الفريقين، و ان وقع بعض التفاوت في الفاظه . انظر من كتبنا: الكافي ١: ٣٧٧/٣، المحاسن: ١٥٣/٧٨ و ١٥٤/٨٠ و ٨٢/١٥٥ . عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٨/٢١٤ . اكمال الدين: ٤١٣/١٥ . عقاب الاعمال: ٢٤٤/١ . غيبة النعماني: ١٣٠/٦ . رجال الكشي ٢: ٧٢٤/٧٩٩ . الاختصاص: ٢٦٩ .
- و من مصادر العامة: مسند ابي داود الطيالسي: ٢٥٩/١٩١٣ . حلية الاولياء ٣: ٢٢٤ . هامش مستدرک الحاكم (للذهبي) ١: ٧٧ . شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد المعتزلي ٩: ١٥٥ .
- ينابيع المودة: ١١٧ . المعجم الكبير لطبراني ١٠: ٣٥٠/١٠٦٨٧ . مجمع الزوائد ٥: ٢٢٤ .

قيل له: بل هو خبر صحيح يشهد له اجماع اهل الآثار و يقوِّي معناه صريح القرآن، حيث يقول جل اسمه (يوم ندعو كل أناس بإمامهم فمن أوتى كتابه بيمينه فأولئك يقرأون كتابهم ولا يظلمون فتيلاً)^(٢) وقوله تعالى (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد و جئنا بك على هؤلاء شهيداً)^(٣) و آي كثيرة من القرآن.

فإن قال: فإذا كان الخبر صحيحاً كيف يصح قولكم في غيبة امام هذا الزمان و تغيبه و استتاره على الكل الوصول اليه و عدم علمهم بمكانه؟ قيل له: لا مضادة بين المعرفة بالإمام و بين جميع ما ذكرت من احواله، لأن العلم بوجوده في العالم لا يفتقر الى العلم بمشاهدته لمعرفتنا ما لا يصح ادراكه بشئ من الحواس، فضلاً عن يجوز ادراكه و احاطة العلم بما لا مكان له، فضلاً عن يخفى مكانه و الظفر بمعرفة المدوم و الماضي و المنتظر، فضلاً عن المستخفي المستتر.

و قد بشر الله تعالى الأنبياء المتقدمين بنبينا محمد صلى الله عليه و آله قبل وجوده في العالم فقال سبحانه (و إذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب و حكمة ثم جئكم رسولاً مصدقاً لما معكم لتؤمنن به و لتنصرنّه) يعني رسول الله صلى الله عليه و آله (قال آأقررتم و أخذتم على ذلكم إصري) يعني عهدي (قالوا اقررنّا قال فأشهدوا و أنا معكم من الشّاهدين)^(٤) قال جل اسمه (النبي الأمي الذي وجدونه مكتوباً عندهم في التوراة و الانجيل)^(٥)

٢- الاسراء ١٧: ٧١.

٣- النساء ٤: ٤١.

٤- آل عمران ٣: ٨١.

٥- الاعراف ٧: ١٥٧.

فكان نبينا عليه وآله السلام مكتوباً مذكوراً في كتب الله الأولى، وقد اوجب على الأمم الماضية معرفته والاقرار به وانتظاره، وهو عليه السلام وديعة في صلب ابائه لم يخرج الى الوجود، ونحن اليوم عارفون بالقيامة والبعث والحساب وهو معدوم غير موجود، وقد عرفنا آدم ونوحاً و ابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام ولم نشاهدهم ولا شاهدنا من اخبر عن مشاهدتهم، ونعرف جبرئيل وميكائيل واسرافيل وملك الموت عليهم السلام ولسنا نعرف لهم شخصاً ولا نعرف لهم مكاناً، فقد فرض الله علينا معرفتهم والاقرار بهم وان كنا لا نجد الى الوصول اليهم سبيلاً، ونعلم ان فرض (المعرفة لشخص في نفسه من المصالح مما لا يتعلق لوجود مشاهدته)^(٦) المعروف ولا يعرف مستقره ولا الوصول اليه في مكانه، وهذا بين لمن تدبره.

فإن قال: فما ينفعنا من معرفته مع عدم الأنتفاع به من الوجه الذي ذكرنا؟ قيل له: نفس معرفتنا بوجوده و امامته وعصمته و كماله نفع لنا في اكتساب الثواب، و انتظارنا لظهوره عبادة نستدفع بها عظيم العقاب، و تؤدي بها فرضاً الزمناه ربنا المالك للرقاب، كما كانت المعرفة بمن عددناه من الانبياء والملائكة من اجل النفع لنا في مصالحنا، و اكتسابنا المثوبة في اجلنا؛ و ان لم يصح المعرفة لهم على كل حال و كما أن معرفة الأمم الماضية نبينا قبل وجوده مع انها كانت من اوكد فرائضهم لأجل منافعهم، و معرفة الباري جل اسمه أصل الفرائض كلها، و هو اعظم من ان يدرك بشيء من الحواس.

فإن قال: اذا كان الامام عندكم غائباً، و مكانه مجهولاً، فكيف يصنع

٦- ما بين القوسين لم يرد في نسخة «م» و «ث».

المسترشد؟ وعلى ماذا يعتمد الممتحن فيما ينزل به من حادث لا يعرف له حكماً؟ و الى من يرجع المتنازعون، لاسيما و الامام انما نصب لما وصفناه؟
 قيل له: هذا السؤال مستأنف لا نسبة له بما تقدم، و لا و صلة بينه و بينه،
 و قد مضى السؤال الأول في معنى الخبر و فرض المعرفة و جوابه على انتظام،
 و نحن نجيب عن هذا المستأنف بموجب لا يخل بمعنى التمام منقول و بالله التوفيق:
 انما الأمام نصب لاشياء كثيرة: احدها: الفصل بين المختلفين .

الثاني: بيان الحكم للمستترشدين .

و لم ينصب لهذين دون غيرهما من مصالح الدنيا و الدين، غير انه انما
 يجب عليه القيام فيما نصب له مع التمكن من ذلك و الاختيار، و ليس يجب
 عليه شئ لا يستطيعه، و لا يلزمه فعل الأيثار مع الاضطرار، و لم يؤت الامام في
 التقية من قبل الله عز و جل و لا من جهة نفسه و اوليائه المؤمنين، و انما أتى ذلك
 من قبل الظالمين الذين اباحوا دمه و دفعوا^(٧) نسبه، و أنكروا حقه، و حملوا
 الجمهور على عداوته و مناصبة القائلين بأمامته . و كانت البلية فيما يضيع من
 الاحكام، و يتعطل من الحدود، و يفوت من الصلاح، متعلقة بالظالمين، و إمام
 الأنام برئ منها و جميع المؤمنين . فاما الممتحن بحادث يحتاج الى علم الحكم
 فيه فقد وجب عليه ان يرجع في ذلك الى العلماء من شيعة الامام و ليعلم^(٨)
 ذلك من جهتهم بما استودعوه من أئمة الهدى المتقدمين، و ان عدم ذلك - والعياذ
 بالله - و لم يكن فيه حكم منصوص على حال فيعلم انه على حكم العقل،

٧- في نسخة «ق»: و نفوا.

٨- في نسخة «ث» و «م»: لعدم علم.

لانه^(٩) لو اراد الله ان يتعبد فيه بحكم سمعي لفعل ذلك، ولو فعله لسهل السبيل اليه .

و كذلك القول في المتنازعين، يجب عليهم رد ما اختلفوا فيه الى الكتاب والسنة عن رسول الله صلى الله عليه و آله من جهة خلفائه الراشدين من عترته الطاهرين، ويستعينوا^(١٠) في معرفة ذلك بعلماء الشيعة و فقهاهم، و ان كان - و العياذ بالله - لم يوجد فيما اختلفوا فيه نص على حكم سمعي فليعلم ان ذلك بما كان في العقول و مفهوم احكام العقول، مثل: أن من غصب انساناً شيئاً فعليه رده بعينه ان كانت عينه قائمة، فإن لم تكن عينه قائمة كان عليه تعويضه منه بمثله، فان لم يوجد له مثل كان ان يرضي خصمه بما تزول معه ظلامته، فإن لم يستطع ذلك او لم يفعله مختاراً كان في ذمته الى يوم القيامة .

و ان كان جان جنى على غيره جناية لا يمكن تلافيتها كانت في ذمته، و كان المجني عليه ممتحناً بالصبر الى ان ينصفه الله تعالى يوم الحساب. فان كان الحادث مما لا يعلم بالسمع اباحته من خطره، فانه على الاباحة الا ان يقوم دليل سمعي على خطره.

و هذا الذي وصفناه انما جاز للمكلف الاعتماد عليه و الرجوع اليه عند الضرورة بفقد الامام المرشد، و لو كان الامام ظاهراً^(١١) ما وسعه غير الرد اليه، و العمل على قوله، و هذا كقول خصومنا كافة: ان على الناس في نوازلهم بعد

٩- في نسختي «م» و «ث»: و لو .

١٠- في نسخة «ق»: و يستغنوا .

١١- في نسخة «ق»: حاضراً .

النبي صلى الله عليه وآله ان يجتهدوا فيها عند فقدهم النص عليها، ولا يجوز لهم الاجتهاد واستعمال الرأي بحضرة النبي صلى الله عليه وآله.

فإن قال: فاذا كانت عبادتكم تتم بما وصفتموه مع غيبة الامام فقد

استغنيتم عن الإمام.

قيل له: ليس الأمر كما ظننت في ذلك، لأن الحاجة إلى الشيء قد تكون قائمة مع فقد ما يسدها، ولو لا ذلك ما كان الفقير محتاجاً إلى المال مع فقد، ولا المريض محتاجاً إلى الدواء وان بُعد وجوده، والجاهل محتاجاً إلى العلم وان عدم الطريق إليه، والمتحير محتاجاً إلى الدليل وان يظفر به.

ولو لزمنا ما ادعيتموه و توهمتموه للزم جميع المسلمين ان يقولوا ان الناس كانوا في حال غيبة النبي صلى الله عليه وآله للهجرة وفي الغار اغنياء عنه، وكذلك كانت حالهم في وقت استتاره بشعب ابي طالب عليه السلام، وكان قوم (موسى عليه السلام اغنياء عنه في حال غيبته عنهم لميقات ربه، وكذلك اصحاب)^(١٢) يونس عليه السلام اغنياء عنه لما ذهب مغضباً والتقمه الحوت وهو مليم، وهذا مما لا يذهب اليه مسلم ولا ملي. فيعلم بذلك بطلان ما ظنه الخصوم و توهموه على الظنة والرجوم^(١٣).

و بالله التوفيق.

١٢- ما بين القوسين لم يرد في نسختي «م» و «ث».

١٣- (و توهموه على الظنة والرجوم) ليس في «م» و «ث».